محاولات إصلاحية معاصرة

نستعرض بعض الكتابات التي كتبها الإخوان الإصلاحيون خلال السنوات الأخيرة في محاولاتهم الحثيثة للتغيير داخل الجماعة..

الاستفتاء المهزلة داخل الإخوان

هكذا كان عنوان مقالي الذي نشرته جريدة الشروق في منتصف شهر ديسمبر عام ٢٠٠٩ والذي أحدث صدمة كبيرة داخل الصفّ الإخواني من ناحية، وشجار وغضب غير مسبوق في أسرتي الإخوانية، والتي يزاملني فيها الأستاذ صبحي صالح المحامي والقيادي الإخواني المعروف... لكن يرجع الفضل لمن شجّعني على الكتابة والفضح الإعلامي للتجاوزات التي تحدث داخل الجماعة للمهندس حامد الدفراوي الذي كتب سلسلة من المقالات تنتقد بقوة لائحة الجماعة، ويدعو إلى تغييرها، بل ويتهم قيادة الجماعة بالتدخل الغير محايد في العملية الإنتخابية بإستخدام اللائحة الحالية..

الاستفتاء المهزلة داخل الإخوان

رغم أن هناك من يراهن على الوقت في نسيان ما يقال..

ورغم أن هناك من يصر على العناد وعدم تقبّل الرأي الآخر..

ورغم أن هناك الكثير لا يريدون أن يفهموا أو حتى ينظروا في المضمون.

ورغم أن هناك من يراهن على ثقة الصف في القيادة وتخوين ما يقال ضدها..

أجد أن السكوت على ما حدث ويحدث داخل مكتب الإرشاد جريمة سيحاسب الله من يقوم بها بل ومن يعلم بها ويصمت...

خوفاً من اغتيال معنوي له وضياع تاريخ دعوي حافل...

بل ومنعه من التواصل مع الصفّ الإخواني الذي يسعد بنصحه وتوجيهه.

أعلم أن الكلمات أصبحت بلا معنى بعدما أصدر الدكتور محمود عزت فرمانه الشهير على الهواء مباشرة بأن الانتخابات القادمة في غضون أيام، وقبل أن يعلم مجلس شورى الإخوان بنتيجة الاستفتاء الثاني.

لكنه الأمل أن يفهم أعضاء مجلس شورى الإخوان وجميع الإخوان ما يحدث ليس في حقّ جماعتهم بل في حق أقوى وأكبر فصيل وطني داخل مصر..

ولكي نوضّح حجم المأساة التي حدثت، ولكي يكون الكلام محدداً ولا مجال للغمز واللمز فيه أو نفيه أو تجاهله أحيل لسيادتكم شكل ورقة الاستفتاء الثاني الذي أجري خلال الأسبوع الماضي داخل مجلس شورى الإخوان بالتمرير:

هل ترى أن مجلس الشورى الحالي هو الذي يختار مكتب الإرشاد والمرشد ( )

أم يقوم بذلك مجلس الشورى الجديد في موعده ( )

وفي نهاية ورقة الاستفتاء عبارة:

مع العلم أنني سأترك موقعي يوم ١٣ يناير.

(توقيع محمد مهدي عاكف)

ما سبق كان شكل ورقة الاستفتاء الثاني..

يا دكتور سليم العوا... يا سيادة المستشار فتحي لاشين... يا أستاذ مختار نوح... يا أي إنسان منصف في العالم:

هل هذه طريقة أو شكل استفتاء؟

هل نخيّر عضو مجلس الشورى الحالي بأن يأن يمارس صلاحياته أم يحيلها للمجلس القادم؟!

هو فيه كده يا جماعة؟

وكيف تذيّل ورقة الاستفتاء بتوقيع المرشد وعبارة "سأترك موقعي يوم ١٣ يناير" ما المطلوب إذن؟

ألم يكن من المعقول أو المقبول أن تتم بصورة محايدة ومنطقية ومختصرة؛ فيها:

نظراً لانتهاء ولاية فضيلة المرشد ورفضه الترشح هل توافق على:

إجراء الانتخابات فوراً...

(أوافق) (لا أوافق)

وبالتالي من لا يوافق فهو مع التأجيل!

لو تركنا شكل الاستفتاء المهزلة وحتى لا نصاب بشظايا الاتهامات الجاهزة

بالتدخل في الشأن الإخواني الداخلي وفضحه، وهي تهمة عجيبة ينشغل بها ويمارسها البعض والذي يصر على ألا ينظر لمضمون ما يقال وما يحدث بل هو ما زال يتكلم على إرسال النصائح لمكتب الإرشاد بدلا من نشرها.. في وقت تنشر نتائج الاستفتاء ويُعلن موعد الانتخابات على الهواء مباشرة في فترة زمنية ضيقة ومحددة للغاية (الآن لا يوجد تربّص أمني) بل هناك من يقول: "يا أمن.. أنا أهو!!!" فالوقت محدد.. في سابقة لم تحدث من قبل.

لكن واضح أن الأزمة التي تضرب مكتب الإرشاد ليست أزمة تنظيمية أو صراع بين رأي وآخر، بقدر ما هي صراع نفوس تريد أن تقصي الآخر تحت دعوى المحافظة على الجماعة من دعاة التغيير، ومن لهم أجندة أمريكية "حتة واحدة"، ومن يريدون الاعتراف بإسرائيل والاعتراف بإمكانية ولاية المرأة والأقباط.. ومع الأسف هكذا يُجتزأ الكلام ويتم تداوله وترويجه دون أخلاق ولا ضمير...

وحتى لا تُنسي كثرة الكلام بعضه، ويضيع مثلما يضيع غيره مع حالة الطناش والعناد السائدة، هناك أسئلة محددة لن نملّ تكرارها نريد إجابات عنها:

(١) ما هو وجه العجلة والضرورة في عمل الانتخابات الآن؟

(٢) لماذا تم اللجوء أصلاً للاستفتاء لتحديد موعد الانتخابات، ولا يوجد في اللائحة نص واحد يحدد نتيجة الانتخابات باستفتاء؟

(٣) لماذا تم تجاهل نتيجة الاستفتاء الأول والذي أوضح أن ٥٦٪ مع التأجيل؟ وهل يوجد في العالم كله نظام يقول لو لم تعجبني نتيجة استفتاء أقوم بإعادته؟

(٤) وكيف تغيّرت قناعات أعضاء مجلس الشورى خلال أسبوع؛ لتتحول بقدرة قادر إلى موافقة على إجراء التأجيل بنسبة ٦١٪؟!

(٥) أعد الأستاذ مختار نوح دراسة مهمة تبيّن أن هناك عيوبا خمسة جوهرية في لائحة الإخوان ومن قبله تحدث المهندس حامد الدفراوي عن وجود عوار باللائحة، فلماذا تم تجاهل هذا الكلام المهم والخطير؟ ولماذا لا يتم التمهل للنظر فيما قيل وطرح بغض النظر عمن قاله وكيف قاله... فلو صح ما قيل فما بني علي باطل فهو باطل.

أختم هذا الكلام واليأس بدأ يضرب قلمي بشدة؛ فهناك من نجح في أن يجعل وجهنا في الحائط، وأن نفقد الأمل في التغيير والإصلاح.

فهل نستطيع التغيير والإصلاح في مصر ونحن نمارس ما يفعله النظام المصري بامتياز بنفس العبارات ونفس الحركات والاستفتاءات؛ لتمرير ما يراد تمريره؟

بل إن النظام المصري كان أكثر احتشاماً عندما غيّر في بعض مواد الدستور وفقط...

فهنــاك من صنع دستوراً تفصيلاً له، ويقول إن الجماعات التطوعية يكون لها شأن آخر في ممارسة الشورى داخلها...

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

م: هيثم أبو خليل

مصري ما زال يحلم بالتغيير في الإخوان لتغير مصر.

ديسمبر ٢٠٠٩

الزعفراني يضرب بشدة.. لكي نفيق

لا نستطيع أن نتكلم عن محاولات الإخوان الإصلاحيين ولا نذكر الطعن الزلزال علي انتخابات مكتب الإرشاد الذي تقدم به الدكتور إبراهيم الزعفراني في سابقة الاولي من نوعها لمكتب الإرشاد وعندما لم يجد الإستجابة المناسبة نشر في الصحف وجاء الطعن كما نشره في الصحف علي النحو التالي:

طعن الزعفراني

تقدم د. إبراهيم الزعفراني عضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين اليوم بأول مذكرة طعن قانونية على انتخابات مكتب إرشاد الإخوان،إلى مجلس شوري الجماعة، رصد فيها عددا من العيوب والأخطاء الشكلية والزمنية والموضوعية والتي توجب-برأيه- بطلان إجراءات العملية الانتخابية وهذا نص المذكرة

نص مذكرة الطعن على انتخابات الإخوان:

السيد الوالد الكريم/ محمد مهدى عاكف "المرشد العام للإخوان المسلمين"

الساده/ أعضاء مجلس الشورى ... الموقر

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

انطلاقا من إخلاصي لجماعتي أتقدم بهذا الطعن حفاظاً على مكانتها المتقدمة ودفعا بها إلى الكمال.. بعد الاحترام..

سبق أن تقدّمت باعتراض سابق على إجراء الانتخابات؛ لوقف الإجراءات الباطلة التي أشرت إليها من وجهة نظري، وقد كتبت في عجالة وقتئذ فيما يشير إلى عدم جواز الاستفتاء في شأن ما تكون اللائحة قد نظّمته، فضلاً عن أن طبيعة وموضوع الاستفتاء كانا محل اعتراض وتناقض مع طبيعة سلطات ومتطلبات الشورى التي تأمر بالحياد في استطلاع الرأي، وقد تم تجاهل ما سبق وتجاهل النظر فيه ولو بالرفض.

من أجل ذلك فقد جمعت أمامكم في عجالة أسباب رفضي لإجراء هذه الانتخابات، ثم أوجز الآن أسباب بطلان هذه الإجراءات؛ من حيث الشكل والموضوع تمهيداً لطلبي النهائي بإلغاء كل ما ترتب على هذه الانتخابات من نتائج.

مقدمة

كنت من المعترضين على بنود اللائحة نظراً لما ابتغته اللائحة من أهداف خاصة بعيدة عن قواعد الشورى أو استهداف الوقوف على إرادة الجماعة ممثلة في قاعدتها، حيث لجأت اللائحة إلى التعيين في مجالس الشورى بنسبة زادت على ٢٠٪ من عدد أعضائه، ومنحت مكتب الإرشاد سلطات تصل إلى درجة سلب جميع اختصاصات مجلس الشورى، حتى تغيير اللائحة والانتخاب نفسه في حالة تعذّر اجتماعه، والذي دام منذ سنة ١٩٩٥ وحتى الآن، وكذلك أناطت بمكتب الإرشاد منفردا سلطة ضم المناطق والمجالس وتحديد الممثلين لكل منطقة في مجلس الشورى العام؛ حتى وصل الأمر إلى أن تصبح بعض المحافظات يزيد عدد ممثليها في مجلس الشورى العام أكثر من محافظات هي الأكثر عدداً، وذلك دون مراعاة التمثيل العددي أو قواعد النسب وهو أمر غير مبرر.

إلا أن الاعتراض على اللائحة وما جلبته من تناقضات ليس محله هذا الطعن، وإن كنت أقرر في البداية أنه يجب لجماعة في عراقة الإخوان المسلمين أن تقوم بصياغة لائحة جديدة تتلافى ما في القائمة من عوار قانوني، وما دخل عليها من تعديلات عن طريق التمرير الذي لا يتيح المناقشة أو حتى مجرد العلم بأسباب وعلل ما يتم تعديله من بنود، فضلا عن تطلّب قرارات التمرير إجماع كل الأعضاء عليها، وهو ما لم يحدث فتصبح هذه التعديلات باطلة.

ولنبدأ بعرض مختصر للأسباب الموضوعية والإجرائية التي أصابت تلك الانتخابات الأخيرة، وأرجئ أمر اللائحة إلى ما سنقوم بطلبه فيما بعد من

تشكيل لجان محايدة تقوم هي بإعداد لائحة علمية تتفق مع أحكام الشورى الصحيحة، وتليق بقيمة الجماعة وتاريخها.

وقد كان من أمر ما لمست بنفسي من إجراءات باطلة في الاستفتاء على إجراء الانتخابات، وكذلك بطلان في إجرائها حال كوني عضواً بمجلس الشورى العام المنتخب ثم عضواً بلجنة الإشراف على الانتخابات والتي اعتذرت عنها، وكان من أمر ذلك أن يضعني وجهاً لوجه أمام ما نؤمن به جميعاً من عقيدة صحيحة ومنهج خطه الإمام البنا، وأصبحت في موقف الذي لا يمكنه السكوت والذي يحتاج إلى براءة من هذا الأمر أمام الله ثم أمام الإخوان، ولا يكون طلبي بإعادة الانتخابات إلا أمنية أتمناها لجماعة هي مني وأنا منها، وحين تملك إدارتها إرادة اتخاذ مثل هذا القرار نكون قد وضعنا أقدامنا على العلم الصحيح، فنبدأ في تكليف من نثق بعلمه القانوني بصياغة لائحة معبّرة عن إرادة ورغبات القواعد العريضة.

العيب الأول: من حيث الشكل- وعيوب الاستفتاء

تمّت هذه الانتخابات بناء على استفتاء أجراه مكتب الإرشاد؛ للوقوف على رأي أعضاء مجلس الشورى العام في بعض الأمور، وبدلاً من أن يتم هذا الاستفتاء من خلال مجلس الشورى تم إجراؤه بواسطة أفراد من مكتب الإرشاد في توقيت نأخذ عليه المآخذ، وقام الأعضاء المشار إليهم من مكتب الإرشاد بإعداد ورقة الاستفتاء والتي كان موضوعها يدور حول استطلاع رأي أعضاء مجلس الشورى العام في شأن موعد إجراء الانتخابات لأعضاء مكتب الإرشاد، وحول الجهة التي تجريه، وما إذا كانت هذه الجهة هي مجلس الشورى الحالي أم القادم، فكان ذلك محل استغراب، وتساؤل من عدة زوايا:

١- أن الورقة محلَّ الاستفتاء كانت تستطلع الرأي فيما نصَّت عليه اللائحة، وهو ما تعلق منها بإجراء الانتخاب على كل أعضاء مكتب الإرشاد أم على عدد منهم، وقد فصلت اللائحة في هذا الأمر على نحو قطعي فليس من شك في أن العضو الذي انتخب للاستمرار في فتره تكميلية تنتهي عضويته مع نهاية المجلس الأصلي.

وما سبق إنما كان على سبيل المثال، ويبقى الخطأ في الاستفتاء أنه أرسى قاعدة "الالتفاف على النص"، وهي قاعدة خطيرة تشير إلى الرغبة في الخروج عن القواعد المنظمة لأهداف أخرى.

وكم كان سيكون الأمر متضارباً إذا ما اصطدمت نتيجة الاستفتاء بنصِّ اللائحة.

٢- خالف مبدأ الاستفتاء الطبيعة القانونية التي تكون عادة "الوقوف على رأي القاعدة في أمر حتى تتم صياغته تشريعياً"، أما أن يتم على أهل الحل والرأي وهو المجلس التشريعي والذي بوسعه أن ينص في اللائحة على ما يريد فهذا هو المستغرب.

٣- أن المستفتَى (بفتح آخره) هو خصم في موضوع الاستفتاء والمستفتِي (بكسر آخره) كذلك، إلا أن الجهة التي يتم أخذ رأيها أي جهة الاستفتاء، فهي أشد خصومة، ونقصد طبعاً الخصومة التنافسية، فكيف يتم سؤالها عما إذا كانت ترى أن تتم الانتخابات بواسطتها أم بواسطة مجلس الشورى الجديد القادم، فكأننا نستطلع رأيها في أمر هي خصم فيه.

فإذا كان مجلس الشورى الحالي والذي تكاد ولايته أن تشرف على الانتهاء في أقل من ستة أشهر هو الذي يتم سؤاله، فإن الإجابة على سبيل القطع ستكون بالإيجاب؛ لرغبة هذا المجلس في أن يختار أعضاء مكتب الإرشاد على

الأقل من زاوية شرف الاختيار، إلا أن هذا الشرف العظيم يأتي على حساب المصداقية في تحقيق الشورى؛ وذلك لعدة أسباب:

أ- أن مجلس الشورى الحالي بذاته قد أصبح محلاً لاستطلاع الرأي أو الاستفتاء، تخييراً بينه وبين المجلس الجديد الذي تم انتخاب قاعدته الانتخابية في مجالس شورى المناطق والمحافظات، فإذا أبدى المجلس القائم رأيه فليس هناك من يبديه أمامه، لا سيما أنه هو موضوع الاستفتاء.

ب- إننا بذلك الاستطلاع نكون قد حددنا أعضاء مكتب الإرشاد وحصرناهم في أن يكونوا من بين أعضاء مجلس الشورى الحالي، وذلك وفق ما تستلزمه اللائحة، وذلك بنصها على "يشترط فيمن يُنتخب أو يُعيّن عضواً بمكتب الإرشاد أن يكون عضواً بمجلس الشورى".

وبالتالي فإنه من غير المنطقي أن يكون السؤال محل الاستفتاء يدور حول الجهة التي تجري الانتخاب، وما إذا كانت هي مجلس الشورى الحالي أم القادم؛ ذلك لأن الأصل أن التمثيل في مكتب الإرشاد هو شرف يسعى إليه كل مخلص، فكأن السؤال الذي يدور حول الجهة التي تدير الانتخابات يصطدم برغبة الأعضاء في أن ينالوا هذا الشرف من عدمه.

ومن ثم فسوف تكون إجابتهم بالإيجاب قطعاً ولصالح اختيار مجلس الشورى الحالي، والذي هو جهة الاستفتاء الوحيد، ولصالح حصولهم على شرف إدارة أمور هذه الدعوة من خلال مكتب الإرشاد.

جـ- إن هذا الاستفتاء قد حرم أعضاء مجلس الشورى الجديد من حقه في أن يقدم نفسه للترشيح لإدارة أمور الجماعة، وحرمه أيضاً من حقه في إبداء وجهة النظر الجديدة.

د- إننا بهذا الاستفتاء نكون قد فرضنا على مجلس الشورى الجديد

والقادم مكتباً للإرشاد لم يقم هو باختياره، مما يبعد عن الواقع اعتبارات الملائمة والانسجام الفعلي والواقعي.

وختاماً- فإن مقدِّم هذا الالتماس يحتفظ بعشرات الأوجه من الدلالات التي لا يجب أن يبديها إلا شفاهة.

العيب الثاني- اختيار التوقيت

لا يغيب عنكم أن الجماعة لم تعقد انتخابا واحداً لمكتب الإرشاد منذ عام ١٩٩٥ وحتى تاريخ هذه الانتخابات، إلا أن مكتب الإرشاد كان يقوم بتعيين أعضاء حال خلوّ المقاعد، فتم تعيين كل من د. محمد مرسي، وأ. صبري عرفة، ود. محمود غزلان، ود. محمد بشر، ود. محمود حسين، دون اقتراع أو انتخاب، اللهم ما حدث في عام ٢٠٠٨ من تصعيد البعض من خلال استطلاع الرأي في مجلس الشورى تمريراً، أسفرت عن اختيار (أسامة نصر، ومحيي حامد، وسعد الحسيني، ومحمد الكتاتني، ومحمد عبد الرحمن)، وقد كانت الفرصة مواتية في ذلك التوقيت لإجراء الانتخابات الكاملة لمكتب تجاوزت مدته خمسة عشر عاماً؛ فمجلس الشورى الحالي الذي انتخب خمسة بالتمرير كان قادراً على انتخاب مكتب كامل بنفس الطريقة في ذاك الوقت.

ومن هنا فقد ثار التساؤل حول التوقيت من أكثر من زاوية:

أ- الزاوية الأولى تعود إلى سبب الحماس لإجراء انتخابات لمكتب الإرشاد (جزئية أو كلية) في هذا التوقيت بالذات، لا سيما أن ولاية هذا المكتب قد مرّ عليها خمسة عشر عاماً، دون أن يتم تجديده أو إعادة انتخابه، فما الداعي لأن يكون ديسمبر ٢٠٠٩ هو مسرح الأحداث لمجلس قد استقر دون تجديد منذ عام ١٩٩٥.

ب- فإذا أضفنا إلى ما سبق أن الذي طلب إنهاء عضويته وولايته هو المرشد العام، فما الذي دعا وأين الرابط اللائحي الذي جعل فرصة اختيار المرشد الجديد هي ذات الفرصة التي يتم فيها التجديد لمكتب الإرشاد؟

جـ- وإذا أمعنّا النظر في الجهة التي تقوم بانتخاب أعضاء المكتب وهي مجلس الشورى العام فإنها ذاتها هي التي أبدت وجهة نظرها بتأييد وترشيح وتصعيد الخمسة أعضاء الذين تم تصعيدهم، فيكون ذلك بمثابة سبق إبداء الرأي في المسألة التي أبدى فيها رأيه.

د- وهل ويجوز والحال كذلك أن نستطلع رأي مجلس الشورى فيما إذا كانت الانتخابات تتم بصورة كلية على جميع أعضاء مكتب الإرشاد أم جزئية مع استثناء الخمسة الأعضاء المصعّدين، لا سيما أن المجلس ككيان قانوني كامل قد مرت عليه ١٥ عاما.

هـ- وإذا كانت المدة المتبقية على ولاية مجلس الشورى الحالي هي ستة أشهر، بينما سوف يتولى العمل مجلس جديد بعده، فلماذا لم نحتمل خمسة أشهر أخرى حتى يأتي المجلس الجديد ليقوم بدوره؟

و- فإذا ما أسفرت هذه العجلة عن اختيار عشرين عضواً لمكتب الإرشاد بالمصادمة مع النص الذي حصر العدد في ستة عشر عضواً لا يزيدون، فإن الإسراع في التوقيت يجعلنا أمام موقف لا يخرجنا منه حتى التعديل اللاحق للائحة الجماعة.

ز- وإذا كان التوقيت وعيوبه قد جعلا من عضو واحد من أعضاء المكتب هو المنظم لإجراءات هذه الانتخابات وهو الذي أعلن عن موعدها في الفضائيات قبل علم أعضاء مجلس الشورى أو اللجنة المشكّلة للإشراف عليها، فأعلن ذلك الساعة العاشرة من ليل الأربعاء ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩ ليتم البدء في طلب

التصويت بالتمرير في التاسعة من صباح اليوم التالي الخميس، وتم إنهاء الإجراءات كافة في يوم الجمعة ١٨ ديسمبر، ولم يكن أمام جمعية الانتخاب (وهي هنا مجلس الشورى) إلا ساعات محدودة للاختيار وفي عجلة لم يبررها أحد حتى هذا الوقت.

ح- ونتيجة لذلك لم يتمكن أحد من الإشراف الفعلي على هذه العملية.

ط- كما أن أعضاء مجلس الشورى أنفسهم لم يعلموا بنتيجة الانتخاب إلا من الإعلام.

ي- وترتب على هذا التعجل أن الذين تم اختيارهم للإشراف على الانتخابات وأنا منهم لم تترك لنا تلك الإجراءات المتلاحقة أي فرصة للنقاش حول سلامة الإجراءات، كما لم تترك لأحد حرية اتخاذ ولو قرار واحد يساعد على تدعيم حرية الإرادة، فكأننا قد تم حصارنا بين لجنة صورية وإجراءات متسارعة بدأت في صباح الخميس بعد ساعات من الإعلان عنها بعبارة عامة كان فحواها "أنه ستتم الانتخابات حتى ولو اختلت الإجراءات".

العيب الثالث- الخطأ في موضوع التصويت

ومن عجب أن تتحدد الانتخابات ويتم إعداد قواعدها وصياغة الأوراق وتمريرها دون علم الكثير من الأعضاء لا سيما اللجنة المشرفة، وقد كان من الممكن غضّ الطرف عن ذلك لولا أن من أجرى الانتخابات قد ارتكب أخطاءً شكلية، وقد أسفرت ولا شك عن بطلان موضوعي؛ ذلك أن اللائحة تنصُّ على:

١- أن يكون عدد أعضاء مكتب الإرشاد ستة عشر عضواً منهم اثنان من خارج مصر، ولم يتم تعديل هذا البند في أي تعديل لاحق.

وجدير بالذكر أنه تم إجراء تعديل في تشكيل مكتب الإرشاد ليفتح الباب أمام الانتخاب المفتوح دون أن يتقيد الناخب باختيار تسعه أعضاء من القاهرة، وبغض النظر عن رأينا في هذا التعديل إلا أنه لم يتم تعديل عدد أعضاء مكتب الإرشاد بصورة أو بأخرى، فظلوا كما هم "ستة عشر عضواً".

ومع ذلك فقد قام من أعدوا لهذه الانتخابات بتوزيع أوراق لاختيار ستة عشر عضواً من جمهورية مصر العربية، بالمخالفة لنصّ اللائحة التي تحدد عدد أعضاء مكتب الإرشاد المقيمين في مصر إلى أربعة عشر فقط.. ثم أضافوا نصاً بالإبقاء على عضوية من تم سجنه، وهم في هذا الحال عضوان على سبيل التحديد: د. محمد بشر، والمهندس خيرت الشاطر.

وجدير بذكر أن الإبقاء على العضو المحبوس تكمن حكمته في ألا تتمكن وزارة الداخلية من حرمان الإخوة من عضويتهم في المكتب عن طريق حبسهم، أما في حالة هذين الأخوين العزيزين فإن مدة المكتب الذي هما أعضاء فيه قد انتهت، وبذلك تنتهي عضويتهما ويبقى لهما حق الترشح في المجلس الجديد مساواة مع باقي أعضاء مجلس الشورى.. (ولو كان المحبوس من الإخوة يحتفظ بالعضوية حتى ولو انتهت مدة عضوية المكتب الذى يمثله لأعطينا لوزارة الداخلية حق المساهمة فى تشكيل مكتب الإرشاد، بأن تقوم بحبس كل من تريد بقاءهم فى المكتب قبل الانتخابات لتفرج عنهم بعد تمامها!)، وبإضافة هذين العضوين يكون مجموع الأعضاء لمكتب الإرشاد ثمانية عشر عضواً.. فإذا أضفنا إلى ذلك عضوين سيتم اختيارهما من المقيمين خارج مصر، فيكون المجموع والحال كذلك وفقاً للتطبيق هو "عشرون عضواً"، وذلك كله بالمخالفة لنصّ اللائحة التي تنص على "ستة عشر عضواً ينتخبهم مجلس الشورى".

ومن هنا فإن نسبة الإضافة إلى النص تصل إلى ٢٠٪ من مجموع الأعضاء بخلاف المعينين، وهو خطأ أتى به من أعد لهذه الانتخابات؛ نتيجة الرغبة فى الإسراع بها، فأعد أوراقها على خلاف اللائحة. إلا أن هذا الخطأ الشكلي أدى إلى خلل موضوعي فادح يصل إلى درجة البطلان حال كونه قد أسفر عن مجلس يتكون من عشرين عضواً، بالمخالفة للائحة الجماعة. فضلاً عن نجاح عضوين إضافيين.

ولا يمكن بالقطع التنصل من تعيين ممثلي الخارج، وهم عضوان تم تحديد انتخابهما على سبيل الوجوب في اللائحة باستخدام عبارة نصها: "على أن يكون من بينهم (أي الستة عشر عضواً)" وهي عبارة تشير إلى الوجوب.

٢- أن العديد من أعضاء مجلس الشورى لم يتم حصاد أصواتهم فعلاً حيث إن عدد المصوّتين بلغ ٨٦ عضواً من بين ١٠٥ هم عدد أعضاء مجلس الشورى الحالي، بما فيهم خمسة عشر عضواً معينون، فلم يثبت موقف التسعة عشر عضواً الذين لم يشاركوا في التصويت، هل تم المرور عليهم أم أغفلوا؟ علماً بأن هذا الأصوات قد تغيّر النتيجة بالكامل.

٣- ومن العجيب أنه لم يعلن عدد الأصوات على السادة المنتخِبين أو المنتخَبين (بالفتح والكسر) وبالقطع فإن هذا الأمر يخرج عن موضوع الثقة التي تملأ كياننا جميعاً، إلا أنه يدخل في حساب منطقية عدد الأصوات بقسمة المجموع الكلى للأصوات على عدد من انتخبوا ليتبين لأي لجنة ما إذا كان التصويت وفقاً للقواعد من عدمه، وما إذا كان هناك أصوات باطلة من عدمه، فإن الحكم على الصوت بالصحة أو البطلان هي مسألة موضوعية يستقل بها القاضي المحايد صاحب العلم في هذا الباب، فلا يكفي الحياد والحال كذلك، وإنما يستلزم الأمر العلم واستخدام قواعد الحساب.

أخيرا.. هـذه ملاحظاتي أسوقها لحضرتكم وأتمنـى أن نصل جميعاً إلى قـرار يحسم أمر هـذه العيـوب بإلغاء نتيجـة الانتخابات وإعادتهـا على نحو صحيح.

د/ إبراهيم الزعفراني

٣ يناير ٢٠١٠

عضو مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان

يرجع الفضل لتحريك كرة الثلج من اعلي الجبل إلي القيادي الإخواني المهندس حامد الدفراوي الذي فاجيء الجميع بنشر عدة مقالات تنتقد الجماعة بصورة غير مسبوقة تصل إلي حد الإتهام بتحريف اللائحة.

هل يعتزل المرشد أم يعتزل مكتب الإرشاد؟

الوعي هو مفتاح حل أي مشكلة داخل أي مؤسسة أو جماعة أو حزب أو وطن.. لذلك فهذه الرسالة ليست موجهة فقط للقيادة بل هي موجهة إلى قواعد الإخوان ومحبيهم في المقام الأول، وخصوصا حين تسود أدبيات داخل صفوف الإخوان بتجريم انتقاد الذات على الملأ أو في الإعلام المرئي والمسموع؛ باعتبار أنه نوع من التشهير ومساعدة للخصوم على تصويب السهام للجماعة، وبهذه الأدبيات يغلق أحد أهم أبواب الوعي وإدراك الذات والمدخل الحقيقي للتطوير داخل الجماعة إذا أرادت أن تستمر وتحتفظ بمكانة حقيقية في الإصلاح مع الفصائل الأخرى داخل المجتمع المصري؛ فالإخوان باتوا شأناً عاماً يهمُّ كل المجتمع المصري، والذي من حقه أن يطمئن على حقيقة وقدرة الإخوان على تحقيق المبادئ والشعارات التي يحملونها، والتي يضحي كل يوم من أجلها المئات من شباب مصر الغالية، والذي حقاً له أن يعرف هو أيضاً...

هل قيادته تحمل الرؤى الواضحة؟ وتتخذ القرارات المصيرية الصحيحة؟؟

من حقهم أن يعلموا هل قائدهم قادر على أن يسيِّر دفَّة مركبهم أم إنه مغلول الأيدي والقدرات لا يستطيع أن يتخذ القرار في القضايا الحيوية التي ترتبط بمصير الأمة وليس بمصير الإخوان وحدهم، والذي من أجل هذا قاموا وضحُّوا وتعرَّضوا للاعتداء والتنكيل من الأنظمة المستبدة؟

من حقهم أن يتعرفوا للأسباب الحقيقية وراء هذا الأداء المتواضع ليس من وجهة قيادتهم المسئولة فقط، ولكن من وجهة نظر القائمين على الرقابة والمساءلة.

من حقهم أن يعرفوا لماذا لا تقوم مؤسسات المساءلة ومجالس الشورى بوظيفتها ومن وراء ذلك؟

من حقهم أن يعرفوا الكثير، خاصة حين تتجمَّد قنوات التواصل الطبيعية داخل المؤسسة، ولا يكون ذلك إلا بالحوار المعلن الذي هو صمام أمن وأمان بألا يغتصب الجماعة مجموعة محدودة الرؤى والتفكير، يذهبون بها بعيداً عن أهدافها الحقيقية وتاريخها الحافل بالبطولات والتضحية من حرب فلسطين والقناة ومقاومة الإنجليز ورفض الحلِّ المنفرد لقضية فلسطين ومقاومة الطغيان، وتأييد الصناعة الوطنية صنعتها أجيال سابقة ويجب أن تحافظ عليها أجيال تالية.

أتصوَّر أسباب التداعيات التي نراها اليوم يمكن إيجازها في:

(١) التباين الفكري بين مدرستين داخل صفوف الجماعة.

(٢) هشاشة التركيب الهيكلي وعدم قدرته على القيام بوظيفته المنوطة به.

(٣) نظام انتخابي ساذج لا يحوي أي ضمانات حقيقية للشفافية والنزاهة.

(٤) آليات تطوير توقفت بل بدأت تعمل في الاتجاه المعاكس.

ونبدأ بالتباين الفكري داخل صفوف الجماعة، ويظهر ذلك في المدرسة الأولى المنفتحة التي تربَّت في أجواء مفتوحة مارست العمل العام، وعايشت آمال وآلام المجتمع المصري، صقلتها تجربة العمل العام في اتحادات الطلابية والنقابات المهنية والعمالية والعمل البرلماني والعمل الخيري، وتمثل الجماعة بالنسبة إليهم وسيلة إلى مشروع نهضة إسلامية كبرى من خلال إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي..

يعبِّر عنهم القطاع الغالب من جيل الثلاثينيات والأربعينيات؛ حيث حظي بتربية عملية ومواقف كثيرة، أما الأجيال التالية فيتوقف اتجاهها على حسب المدرسة التي تربَّت فيها والممارسات الميدانية والعملية التي أتيحت لها وحجم الأداء العام في موطن التنشئة والعمل..

أما المدرسة الثانية فمدرسة التنظيم الخاص التي تربت في أجواء تنظيمية مغلقة ومناخ سياسي قاهر مستبد لم تمارس العمل العام ولم تلتحم مع المجتمع المصري إلا من خلال الدوائر المغلقة،

فصارت الجماعة هدفها الأكبر وتمدد الجماعة هو المنتهى، وتأتي مصالح المجتمع المصري بعد ذلك.. لا يمتلكون رؤية أو طموحات، والسمع والطاعة والثقة في القيادة هو المعيار الأول لكفاءة الأفراد، ويعبِّر عن هذه المدرسة بشكل واضح التنظيم الخاص ومجموعة ٦٥.

أجيال وأجيال تربَّت على أيديهم، ونحن لا نقلل من دورهم التاريخي في استمرار مسيرة الدعوة، إلا أن تجربتهم غير الثرية ورؤيتهم المحدودة والعقلية التنظيمية الجامدة لا تؤهلهم إلى دور قيادي حقيقي أوتاريخي..

فترة الأستاذ عمر التلمساني كانت القيادة الحقيقية للاتجاه المنفتح،

وكان للقادة الميدانيين الدور الحيوي كل حسب موقعه وعطائه وكفاءته، وكان التأثير متبادلا بين القادة الميدانيين والقيادة الأم في اتخاذ القرارات، بل تم تصعيد شاب ميداني في الثلاثينيات من العمر إلى مكتب الإرشاد وهو الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وهي حيوية قيادية لم تشهدها جماعة الإخوان منذ عهد عمر التلمساني حتي يومنا هذا، ومع وفاة الأستاذ عمر التلمساني أشرأبّت رؤوس قيادات الدوائر المغلقة، وبدأت تتخلّص من القيادات الميدانية، حتى وصل الأمر إلى التضحية بفريق من أفضل القيادات الميدانية في أحداث حزب الوسط كالمهندس أبو العلا ماضي والدكتور محمد عبد اللطيف والدكتور صلاح عبد الكريم، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاتجاه للمركزية الشديدة، والتضحية بالقيادات الميدانية بشكل تدريجي لصالح قيادات السمع والثقة في القيادة، مما أدى إلى انهيار مروّع للعمل الطلابي والعمالي والمهني، ومع حلول عام ٢٠٠٥ تم إجراء انتخابات بلائحة مزوَّرة أو مزوِّرة تتيح إضافة ٢٠-٢٥٪ إلى المجمع الانتخابي لمجالس الشورى بالمحافظات، ثم يبدأ إجراء الانتخابات بعد الإضافة، وبذلك تمَّ التخلص من القيادات الميدانية بمد التصفية الأولى لقيادات السمع والطاعة والثقة في القيادة...

قيادات لم تمارس العمل العام، وليس لها رؤية، غير قادرة على اتخاذ القرارات الحيوية والمصيرية.. انتماؤها الأول للتنظيم وليس لبلدها، وهذا ما شاهدناه في الأداء المتواضع في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ من خلال المواقف الهزيلة للجماعة في مواجهة:

(١) التعديلات الدستورية.

(٢) بيع الدولة للصناعات الاستراتيجية للشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات تحت دعوى الخصخصة.

(٣) مشروع تقسيم السودان العمق الاستراتيجي لمصر.

(٤) التوريث.

وحين رفعت الدولة صوت المحاكمات العسكرية انتصرت نظرية تمدد الجماعة، وتقدمت على مستقبل الإصلاح السياسي في مصر، ولم تقم الجماعة بأي مبادرة في أخطر الأحداث منذ عقد كامل فيما يعد أكبر انتكاسة للإصلاح السياسي في مصر.

لا حراك.. حين قامت الدولة ببيع الصناعات الاستراتجية.. ولم يتقدم العمل العمالي الإخواني بأي مبادرة، ولم يستطع قادة الحلقات المغلقة أن يقرؤوا المشهد ومضوا يشاهدون سيناريو تقسيم السودان لا حراك ولا مبادرات، ثم بعد ذلك يلعنون الأمريكان على مخطط التقسيم، وكانوا وما زالوا بوسعهم أن يقوموا بمبادرة شعبية لوحدة مصر والسودان، ويطرحون مشروع استصلاح ثلاثة مليون فدان على نطاق العالم العربي والإسلامي.. "ادفع ٢٠٠٠ يورو تستصلح فدانا".. على نطاق العالم العربي والإسلامي.. إن مثل ذلك يمثل تمويله مجموعة من ناطحات دول الخليج...

مشروع التوريث أكبر إهانة لشعب مصر ولا حراك..

وسوط المحاكمات العسكرية يدوي فهل تنتصر نظرية التمدد مرة أخرى؟

هذه بعض الأمثلة على الأداء الضعيف حيث يقود مديرو المكاتب الإدارية العليا وهم لم يقوموا بتأدية أمانات كان يجب عليهم أن يترددوا كثيراً قبل أن يأخذوها...

مواقع الإدارات العليا تحتاج إلى رؤى وخيال وخبرات وقدرات على اتخاذ القرار، واستعداد للتضحية؛ فكل مبادرة لها ثمنها هكذا تتم صناعة التاريخ

بدلا من محو تاريخ حافل بالبطولات والأعمال الكبرى والتضحية..

نتنقل للسبب الثاني لهذه التداعيات وهو الهياكل الهشّة التي كان الهدف منها إقامة منظومة متوازنة بين وحدات العمل وتحقيق مبادئ الشورى، باختيار القاعدة لقيادتها بشكل حرٌ وبقناعة كاملة واعتماد قراراتها، والوقوف على مراقبتها ومحاسبتها وتصحيح مسار العمل حال انحرافه عن أهدافه، وتوسيع دائرة المشاركة.

ومن الطبيعي أن أي تجربة وليدة لا تبدأ مكتملة؛ فمجالس الشورى في المحافظات بدأت بمهمة اختيار القيادات واعتماد برامجهم ومحاسبتهم، وكان الاختيار يعبٌر عن القاعدة بطريقة انطباعية، وباختيار ساذج ليس فيه مواجهة انتخابية حقيقية، ولكن لم يكن فيه أيضا تدخل خارجي، واعتماد البرامج كان على هذا النحو؛ كان انطباعيا حيث لم يكن هناك آليات تتيح مناقشة حقيقية، وحدث تداخل في الأدوار بين التنفيذ والمراقبة.

أما المحاسبة فتكاد تكون منعدمة، وبدا واضحاً أن هناك خللاً في اللائحة؛ فمسئول التنفيذ هو مسئول المراقبة والمحاسبة، أي أن مسئول المكتب الإداري مسئول عن اعتماد برامجه ومراقبة نفسه ومحاسبتها، وهذا أدى إلى إلغاء دور مجالس الشورى، وأصبح يقتصر في المقام الأول على الانتخاب، وأيضا هناك مشكلة أخرى أن أعضاء المكتب الإداري يمثلون تقريبا الثلث في المجلس، وأيضا مطالَبون أن يراقبوا ويحاسبوا أنفسهم...

وهكذا فرغ مجلس الشورى من دوره...

وبعد الانتخابات وبدلا من تطوير اللائحة في الاتجاه الصحيح بألا يباشر أعضاء مجلس الشورى أي أعمال تنفيذية، وأن يقلّص عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الشورى إلى أدنى حد ممكن صار التطوير في الاتجاه

المعاكس، وادعى اتجاه الانغلاق أن هناك لائحة معتمدة تنصُّ على أن المكتب الإداري له الحق في أن يعين ٢٠٪ من نسبة الأعضاء، وبذلك تزداد قوة المكتب التنفيذي عن نسبة الثلث لتصل إلى ٤٦٪ قبل أن تبدأ العملية الانتخابية!

وبهذه اللائحة المزوَّرة التي زَوَّرت إرادة الناخبين يكون قد أغلق باب الانتخابات وباب الرقابة والمحاسبة إلى أجل غير مسمى.. وبهذه اللائحة حدث الانقلاب الكبير بإبعاد أكبر عدد من القيادات الميدانية التي يمكن أن يكون لها تأثير في انتخاب أعضاء مكتب الإرشاد والمرشد العام، ودانت الأمور إلى الدكتور محمود عزت ومجموعته؛ ليدخل من يريد إلى مكتب الإرشاد، فيمنع الدكتور عصام العريان المرشح الأول ليكون المرشد القادم لجماعة الإخوان، ويدخل بدلا منه ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة التي هو أمينها!

ويحلّ الدكتور عصام خامساً، ولا يدخل المكتب، ثم يُرفض دخوله بعد وفاة الأستاذ هلال بدعوى تعظيم المؤسسية واللوائح على الأفراد!

إلى هذا الحد يستخفُّ الدكتور محمود عزت بعقول الإخوان...

ولقد راجعت الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في مكتبه بعد خروجي من الاعتقال في أحداث القضاة، والتي كان للأستاذ المرشد مهدي عاكف موقف رائع فيها فسألته:

كيف جرؤتم أن تُصدروا مثل هذه اللائحة التي تسمح للمكاتب الإدارية بتعيين ٢٠٪ من أعضاء مجلس الشورى؟

فكان ردُّه:

لا يوجد شيء مثل هذا في اللائحة، فأنا منذ الثمانينيات في مكتب الإرشاد ولم نناقش لائحة فيها مثل هذا الاقتراح.

لتصبح الحقيقة أن اللائحة والتلاعب بها أخطر من التزوير؛ لأن اللائحة تقنّن التزوير؟

ونأتي للسبب الثالث وهو نظام الانتخابات الساذج، والذي كان من المفترض أن يُفرز أفضل العناصر لقيادة الجماعة، ليحدث العكس فتكون النتيجة أن تسأل قاعدة الإخوان في الشرقية أين الدكتور محمد عبد الغني مسئول اللجنة السياسية؟

ويتساءل إخوان الجيزة أين الدكتور حلمي الجزار أمين نقابة أطباء الجيزة؟

ويبحث إخوان البحيرة عن البرلماني الرائع الدكتور جمال حشمت؟

وإخوان الإسكندرية يتساءلون أين الدكتور إبراهيم الزعفراني أمين نقابة الأطباء رئيس لجنة الإغاثة في اتحاد الأطباء العرب؟

كلهم مرشحون لأن يكونوا أعضاء مكتب الإرشاد على مستوى أداء راقٍ! وليكون السؤال الأخير عن تغييب الدكتور عصام العريان هو نهاية المطاف!

هل هؤلاء تعرف مكانتهم أمن الدولة أكثر مما يعرفها الدكتور محمود عزت ومجموعته؟! فالإخوان يعرفونهم من المعتقلات أكثر مما يعرفونهم من الإعلام؟

لذا يتساءل الإخوان أين المرشد العام القادم؟ أين عصام العريان؟ أين الخلل؟ هل توجد عملية انتخابات حقيقية؟ هل توجد آليات للترشح؟ هل توجد ضمانات؟

والحقيقة أنه لا يوجد شيء من ذلك.. فأي انتخابات لا بد من مرشحين.. بل هي قوائم المجلس، والكل يختار الكل بالانطباع، ولا توجد أي آليات، فلا

يوجد مرشحون، ولا توجد أي محاسبة على أداء سابق أو مناقشة لرؤى أو برامج مستقبلة قادمة، ولأنه لا يوجد مرشحون فلا يوجد من يمثّلهم عند الفرز وإعلان النتائج..

الانتخابات آلة محورية في التطوير والتقدم لأي مؤسسة، أو التأخر إذا عملت في الاتجاه المعاكس.

نأتي إلى آخر أسباب التداعيات؛ حيث توقفت آليات التطوير ودخلت الجماعة في حالة من الجمود والترهل، فالتطوير منظومة متكاملة إذا سقط منها عنصر تسقط جميعها، فما بالك إذا كانت عناصر المنظومة كلها بها خلل؛ فالرؤوس بها خلل لأنها إفراز انتخابات غير حقيقية أتت بقيادات الغرف المغلقة، لتكون أطروحاتهم الكبرى هي تمدّد الجماعة.. ولا رقابة ولا محاسبة؛ لأن مؤسسات الشورى معطلة؛ لأنه لا أحد يجرؤ على المحاسبة في ظل سيادة قيادات السمع والطاعة، وكل ذلك في حماية اللائحة المزوّرة.

التطوير له متطلبات، ومن وعي شامل ومشروعية حركة لجسم كبير داخل الوطن وفصل الأدوار بين التنفيذ والرقابة والتطوير... كل ذلك غائب بسبب توقف التطوير في الاتجاه الإيجابي، ونظريات التمدّد لمجموعة الغرف المغلقة التي جعلت من قضية دخول عصام العريان المرشد القادم إلى مكتب الإرشاد قضية كبرى..

أخيراً رسالة أقدّمها لأستاذي المرشد العام مهدي عاكف..

لقد قدّمت ونسأل الله أن يتقبل منكم صالح أعمالكم ونطالبكم بألا تترك المركب وهي تغرق وأطالبكم بالتالي:

(١) فتح تحقيق في اللائحة، هل هي حقيقية أم وهمية وفي الطعن بقانونيتها حال وجودها.

(٢) إعادة انتخابات مكاتب المحافظات ومجالس الشورى؛ لأنها تمت حسب لائحة وهمية على حسب كلام الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أو غير قانونية على أفضل الأحوال.

(٣) تجميد الأعضاء المنتخبين لمكتب الإرشاد على نفس اللائحة لنفس الأسباب السابقة.

وأخيرا أختم بتذكرة لكل إخواني بأن الإخوان إذا لم يقدّموا القدوة في الشورى والديمقراطية فليس لهم أن يطالبوا بها أحدا، وإذا أرادوا الإصلاح فلا بد أن يُصلحوا بيوتهم أولاً...

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ● كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ● إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾.

مهندس حامد الدفراوي

القيادي بجماعة الإخوان المسلمين

نوفمبر ٢٠٠٩

هكذا هو شقيقي الأكبر دائماً يسبق الآخرين بخطوة، ليس انحيازاً من أجل صلة الدم.. ولكني أزعم أن جماعة الإخوان المسلمين لو كانت كائناً حياً لذرفت الدموع غزيرة على أن يتركها أمثال الدكتور عمرو وغيرهم كثير..

وهذه المقالة الهائلة كتبها أبو خليل في بداية عام ٢٠٠٧ وما إن قرأها الباحث الرائع الراحل حسام تمام حتى أعاد نشرها في جريدة القاهرة، التي كانت تصدر عن وزارة الثقافة، وهي المقالة التي أحدثت صدى عند النخبة والقيادات الواعية، وأذكر أن حدثني الدكتور عصام العريان في صيف نفس العام عندما زار الاسكندرية على هامش مؤتمر طبي عن هذه المقالة، وقال لي إنها أزعجت البعض..!

فكّ الالتباس بين الإسلام والإسلاميين

لم يكن اختيار العنوان سهلاً .. لأن الخطاب يُقرأ من عنوانه كما يقولون.. ولأن الموضوع الذي سأتناوله يحمل من علامات الخطر ما يحمل، فكان لا بد من اختيار الألفاظ بكل دقة؛ لأننا لا نريد مزيدًا من الالتباس.

إنني أتحدث عن شمولية الإسلام.. هذا المفهوم الذي تدّعي الحركة الإسلامية أن ترسيخه في أفهام الناس يعتبر أهم إنجازاتها، وأن أي إنجازات أخرى ستتحقق في المستقبل ولم تتحقق في الحاضر ستكون وليدة هذا الفهم، وبالتالي فعدم تحققها على أرض الواقع مسألة وقت وصراع مصالح، وفي نهاية المطاف سيؤول الأمر إلى أن يسود هذا المفهوم على نظرتنا للحياة.

إنني سأتحدث عن تأثير هذا المفهوم في البنية التحتية لحياة الناس، حيث يمكن رصد الالتباس الذي أقصده والذي أرى أنه يحتاج للفكّ أو الفضّ؛ لأنني أزعم أن استمراره فضلاً عن نتائجه السلبية الوخيمة في حياة الناس والأمة فإنني أزعم أنه أحد أسباب أو أحد أهم معوقات النهضة!

١ - السياسة والدعوة.

٢ - الاقتصاديون الإسلاميون.

٣ - تغييب العقل.

٤ - الالتباس الاجتماعي (ظواهر اجتماعية ملتبسة).

٥ - الزواج العرفي والزواج الجامعي.

٦ - أسلمة العلوم والمعارف.

٧ - السلوكيات بين العبادة والمعاملة.

فكّ الالتباس بين الإسلام والإسلاميين

١ - السياسة والدعوة:

سنبدأ بأحد أشهر نقاط الالتباس، وهو الالتباس بين ممارسة الدعوة وممارسة السياسة، أو بين ما يسميه البعض استغلال الدين في السياسة... وهو ما تجسَّد أخيرًا بعد انتخابات مجلس الشعب المصري التي فازت فيها جماعة الإخوان المسلمين بثمانية وثمانين مقعدًا؛ ليدور الجدل داخل أروقة الجماعة وبين المهتمين بالشأن العام حول طبيعة جماعة الإخوان، وكيف عليها أن توفّق أوضاعها ليس من أجل الشرعية فقط كما يحاول البعض أن يختصر المسألة، ويسطّحها، ولكن من أجل فكّ الالتباس.

فكان السؤال والإجابة معًا هو: هل على جماعة الإخوان المسلمين أن تنشئ حزبًا سياسيًا يمارس السياسة بقواعدها وأصولها المرعية كفصيل سياسي له رؤيته السياسية التي تتحمَّل الأخذ والرد والقبول والاعتراض، بينما ينفصل دورها الدعوي في كيان آخر لا علاقة له بالسياسة لنشر الدعوة والثقافة

الديقية الإسلامية وبعث مفاهيم الإسلام الصحيح في المجتمع؟؟

هل يحدث هذا بحيث لا يدخل الدين بكل ما يحمله من أثر في النفوس الجلبة السياسية ليستغله البعض على حساب الآخرين في تحقيق نتائج غير حقيقية، أو قل غير مجدية في تغيير الحياة السياسية وتطويرها؟؟

هـذان التساؤلان اللذان بدلاً مـن أن تستفيد جماعة الإخوان من طرحهما بمناسبـة الفـوز، إلا أنها كانـت أول من حاول التغاضي عـن التعامل معه ليس عجزًا أو تغافلاً.. ولكن استفادة من حالة الالتباس.

إنني هنا لا أقيّم موقف الجماعة، فليس هذا ما أهدف إليه، ولكنني أرصد إحدى حالات الالتباس بل وأخطرها.. نعم الإسلام له علاقة بالسياسة، ولكنها بالتأكيد ليست علاقة "الإسلام هو الحل" كشعار سياسي تخوض به الجماعة المعركة الانتخابية؛ ليزداد الاستقطاب بين الواقع السياسي السيئ وبين الشعارات الملتبسة التي تزيده سوءًا، وتكرّس حالة الضبابية وعدم وضوح الرؤية لدى الناس.

وهذا بالضبط ما يريده الفاسدون حتى تستمر الأوضاع على ما هي عليه، في ديكور ديمقراطي يساهم فيه رافعو شعار "الإسلام هو الحل" من حيث لا يدرون؛ لأن الواقع أنه لا شيء يتغير في الحقيقة؛ لأن الفاسدين يرفعون فزاعة التطرف والإرهاب في وجه هؤلاء الذين يرفعون الشعارات الدينية المحصّنة وهم يخوضون معركة سياسية؛ لتصبح النتيجة واحدة حتى ولو بدا الأسلوب مختلفا تمامًا بين حماة الفساد وحماة الدين.

"لا بد أن يخرج الدين من المعركة السياسية".. أقولها اليوم وأنا ابن الحركة الإسلامية منذ ثلاثين عامًا، ولا يستطيع أحد أن يزايد على انتمائي لها؛ لأنها عندما كانت تصدر عن اليساريين أو العلمانيين أو الليبراليين كنا

نصرخ وننتفض في وجوههم متوجهين إلى الجماهير المذهولة المندهشة لما يجري أمامهم: "أرأيتم أنهم يريدون إخراج الدين من الحياة.. إنهم يريدون أن يشرع مجلس الشعب ممارسة الزنا وشرب الخمر"!

وبالطبع فإن لكل فصيل من هؤلاء دوافعه وهو يقول ذلك.. ولكن الذي يهمنا الآن أن نفهم دوافعنا نحن لذلك، بحيث إذا كانت النتيجة واحدة فلا يهم من قال.. المهم أين المصلحة؟؟ وهل هي صحيحة أم لا؟

المصلحة تقول إننا انشغلنا في جدل حول رفع شعار.. وحول استغلال الدين في السياسة... وحول... وحول... من قنابل الدخان التي أعمتنا وأعمت الناس عن معارك السياسة الحقيقية.. عن تطوير الناس سياسيًّا.. عن تعليم الناس لحقوقهم السياسية.. عن حشد الناس وراء برامج سياسية حقيقية من خلال تواجد سياسي حقيقي في الشارع السياسي... حتى ولو كانت قوانين سيئة... حتى ولو كانت الدولة بوليسية.. حتى... وحتى...

كيف نلتفُّ على ذلك ونوجد واقعا سياسيا مختلفا.. أليس الإسلاميون هم القوة الحقيقية في الشارع.. فلماذا عجزوا عن تفعيل الشارع سياسيًّا؟ لأنهم ألبسوا السياسة في الدين.. والدين في السياسة.. فلا هم علَّموا الناس دينهم.. ولا علَّموهم السياسة على أصولها!

الإسلام مرجعية.. ولكن عندما ننزل الساحة السياسية فإن للعبة قواعد وأصولا.. إذا لم نمارسها كبشر وإذا لم نستفد بتجارب الآخرين البشرية، والإنسانية والواقعية.. فلن يتغير الواقع.

هل وصلت أول رسالة عن أخطر حالة التباس تعيشها الأمة؟ أظن هذا ما فهمه الأتراك في تجربتهم السياسية.

وتعالوا إلى النماذج الأخرى...

٢ - الاقتصاديون الإسلاميون

دخل الشباب المسلم المنتظم في الحركة الإسلامية عالم الاقتصاد من جميع الأبواب.. ما بين الرغبة في امتلاك القوة الاقتصادية، فالمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف، وما بين تقديم النماذج الإسلامية في الاقتصاد والتجارة وبين شعارات كثيرة..

دخل الشباب المسلم جميع المجالات دون أي دراسة شرعية أو غير شرعية.. فالواقع وتجاربه وأحداثه هي المرجعية، مع كلمة من هنا وكلمة من هناك عن الاقتصاد الإسلامي.. ونِعْم المال الصالح للعبد الصالح.. دخل كل هؤلاء وكل منهم يرى في نفسه عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان.. حيث تصوروا أن النوايا الحسنة تكفي.. والحقيقة أنها لم تكن النوايا الحسنة فقط، ولكنه كان أيضًا الالتباس.. وتعالوا نرصد نتائج التجربة.

سنرصد مجالات ثلاثة لنرى ماذا فعل فيها الإسلاميون، وماذا فعلت فيهم؟

أ - في مجال المقاولات.. انتشرت شركات التنمية العقارية كالنار في الهشيم وسط شباب الحركة، حتى أصبحت المقاولات مهنة من لا مهنة له.. وكان هذا جزءًا من المناخ العام، وكانت فرصتهم لتقديم نموذج مختلف حيث السوق المفتوحة، ومتاح فيها للجميع أن يفعلوا ما يريدون.. فماذا كانت النتيجة؟؟

لا شيء بأي معنى.. إنها نفس الممارسات.. نفس طريقة البناء.. نفس نسبة الأرباح.. بل ربما يكونون قد زادوا السوق سوءًا بحملات الدعاية المدربين عليها منذ أيام اتحاد الطلبة.. فالشعارات الزائفة عن الموقع الذي يرى البحر وهو في الحضرة الجديدة، وبيع الوحدات قبل شراء الأرض.. والوحدات

السوبر التي تخاطب طبقات سوبر.. والمشاريع الاستهلاكية.. والأرباح الفائقة والبذخ الشاذ.

ب- في مجال البيع والشراء.. برزت ممارسات تدعو للتساؤل، هل من حق البائع أن يحدد ربحه بأي نسبة؟ وهل من حقه أن يستغل جهل الزبون بطبيعة البضاعة؟ فيبيعها له بأي سعر مستغلاً حالة الفوضى التي تعيشها السوق، حيث لا رقابة ولا حماية.. وهل يصح أن يشتري البضاعة الفاسدة ويبيعها للناس ليحقق أرباحًا خيالية تحت ادّعاء أن هذه تجارة؟ وأنه لا حدود للربح في الإسلام، بخاصة أنه من حق الإنسان أن يكسب كما يشاء دون مراعاة لظروف الناس الاجتماعية والاقتصادية، ما دام يدفع الزكاة في النهاية ويتصدّق على بعض الفقراء، فمن حقه أن يعيش بأي صورة وينفق بأي صورة.

ج- في مجال المؤسسات الاقتصادية.. كان الاحتكار والاستغلال باسم الإسلام هو سيد الموقف، فصاحب المؤسسة من حقه أن يستعبد العاملين لديه بأقل المرتبات؛ لأنهم في حاجة للعمل.. فلا قوانين منظمة للعمل ولا حقوق للعاملين.. "واللي مش عاجبه يمشي ويأتي بدلاً منه عشرة".. ومع ذلك فمن يتذمّر يتم تذكيره بأنه يعمل لله ومن أجل الرسالة، والتي هي طبعًا الإسلام وليس تضخم رصيد صاحب المؤسسة إلى الملايين، في حين يعجز الشباب العامل لديه عن سدّ حاجاتهم الأساسية.. وطبعًا الحديث عن رسالة المؤسسة ودورها في دعم الاقتصاد الإسلامي ووجه ربنا الذي نبتغيه هو النشيد الذي لا ينقطع!

لقد قالها ليث شبيلات: "إن المسلم الملتزم لينتفض غضبًا إذا رأى شابًا يُحدّث فتاة، ولكنه لا يرى بأسًا وهو يشاهد اقتصاديات السوق وآلياته وهي تطحن البشر ليل نهار".

لأن هناك تصورًا غريبًا أن الإسلام لم يضع قواعد لهذا الاقتصاد، وأن

الأمر متعلق بقواعد عامة.. أما التفاصيل في منع الاحتكار والاستغلال فهذه بدع غريبة ما أنزل الله بها من سلطان، أما قوانين تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل والتي تطورت منذ ثورات العمال في القرن قبل الماضي فهي رجس من عمل الشيطان.. لماذا؟ لأن صاحب المؤسسة أو العمل أو المشروع يذهب للحج والعمرة ويؤدي الزكاة ويرفع شعار الاقتصاد الإسلامي!

إنه الالتباس إلى درجة الفساد...

٣- تغييب العقل

اتصل بي الدكتور شهاب الدين أبو زهو، مدرس علم الحديث بجامعة الأزهر وإمام وخطيب مسجد الهداية بمدينة الإسكندرية، يسألني ماذا حدث لعقول الناس.. لماذا هذا النزوح إلى عالم الجن والعفاريت.. ورفض التعامل مع عالم الواقع بآلياته؟؟

كان السؤال مهمًا وخطيرًا، بخاصة أنه يصدر عن عالم دين متميز بتعامله مع عالم الواقع من خلال عمله كإمام للمسجد يلجأ إليه الناس لحل مشاكلهم الحياتية.. فأدرك وجود المشكلة ولكنه كان يحتاج إلى من يساعده في تشخيصها ووضع عنوان لها.

إنه بالرغم من كونه عالم دين.. لم يقع في الالتباس؛ لأنه فهم الدين وروحه بشكل صحيح، وبالتالي لم يجد حرجًا في أن يحوّل المشكلة إلى صاحب التخصص.. وأدرك الشيخ الفاضل أن هذه مشكلة اجتماعية أو نفسية مثلاً فأحالها إليّ، ثم يجد المقاومة من صاحب المشكلة -الغارق في الالتباس- ضد اللجوء إلى المتخصص مع الرغبة في النزوع إلى عالم الغيبيات.

فكان السؤال وكانت محاولة الإجابة توضيحًا لمجال آخر قد حدث فيه الالتباس وهو مجال العقل.

فكانت أول خطوة هي رصد الظاهرة وتجلياتها في الواقع أن رصدنا:

أ - يتم تفسير الكثير من المشاكل التي يتعرض لها الإنسان بأسباب من شاكلة الحسد.. العمل والسحر.. المس بالجن والعفاريت.. ولذا تعاظمت ظاهرة ما يسمى بالعلاج الروحاني الذي انتشرت إعلاناته في كل مكان تعلن عن التعامل مع باقة مختلفة من الأزمات، مثل تأخر سن الزواج والفشل الدراسي وفسخ الخطوبة المتكرر والقلق والاكتئاب وقلة النوم والعجز الجنسي أو الربط كما يسمى في الثقافة الشعبية.

وليكون العلاج بالقرآن أو الرقية الشرعية أو الأدعية المأثورة أو الماء المقروء عليه هو العلاج الشامل لكل هذه المشاكل المختلط فيها الاجتماعي مع النفسي مع الاقتصادي.. فلا يهم دراسة المشكلة وطبيعتها.. فلا يد للإنسان في المشكلة أو حلها.

ويعزز ذلك بالطبع خطاب مبهم عام يتحدث عن أن سبب كل مشاكلنا هو البُعْد عن الله والبعد عن منهج الله، وبالتالي فالحل بسيط ومنطقي هو العودة إلى منهج الله، ويكون تجلي ذلك في الواقع هو اللجوء إلى المعالج بالقرآن.

ب - ولتستكمل الدورة حلقاتها فما لا يعالجه القرآن أو العلاج الروحاني تعالجه الحجامة والطب النبوي أيضًا، بصورة شاملة مانعة.. فالحجامة تعالج كل الأمراض العضوية وغير العضوية.. ومن يسأل أو يستفسر فهو مشكك في الطب النبوي، ويزيد الأمر التباسًا أن تقوم نقابة الأطباء بعقد دورات لتعليم الحجامة لمن يريد.

على أي أسس علمية يتم ذلك؟ وماذا تعالج الحجامة؟ وما هي الأمراض التي لا تعالجها؟ وما هي الأبحاث العلمية التي أجريت لإثبات ذلك أو نفيه.

عنوان المشكلة هنا هو النزوع للحلول الشاملة التي لا تحتاج إلى عناء البحث العلمي أو غيره.. بالطبع ذلك في إطار انهيار شامل في مستوى الأداء الطبي.. ليكون اللجوء إلى الحجامة وغيرها هو البديل عن البحث عن أسباب الكوارث التي يسببها انهيار مستوى الخدمة الطبية والصحية.

بالطبع لا مانع من العودة إلى مدارس مختلفة أو قديمة في الطب سواء تحت عنوان الطب البديل أو غيره، ولكن بشرط ألا يكون ذلك في إطار تغييب العقل والعلم معًا.. وتحت حماية الدين.. فالحجامة هي الطب العربي القديم وهي مثل أي طب في العالم على مدى العصور ينجح في علاج حالات ويفشل في علاج أخرى.

وكان مقبولاً قبل ظهور أدوات البحث العلمي أن تسير الأمور بالاستقراء، ولكن الآن في عصر العلم الحديث ومع تطور البحث العلمي وأدواته.. أصبح من غير المقبول ادعاء وجود علاج ناجع لكل الأدواء ليس هذا فقط، ولكن أيضًا دون أي احترام لأي قواعد علمية.

ج – ليصبح منطقيًا بعد ذلك أن يعلن أحدهم عن اكتشاف قطرة (علاج) لكل أمراض العيون هي قطرة "العرق" هداه إليه تفكيره لمّا تمعن في سورة يوسف، ورأى أن قميص يوسف الذي ألقي على وجه يعقوب فارتد بصيرًا كان يحتوي على عرق يوسف.

وليجني هذا النصّاب العبقري الملايين من توزيع قطرة العرق للمستسلمين لهذا التخريف والخبل تحت أعين الجميع من علماء دين وأساتذة طب، ولا أحد يقوم ليقول ما هذا الذي يجري خوفًا من أن يتهم أنه ضد الدين.

والحقيقة أن تفسير معجزة رد البصر ليعقوب عليه السلام بعرق يوسف هو ما كان يحتاج لتصدي رجال الدين قبل رجال العلم، ولكن هؤلاء ما دافعوا عن دينهم ولا هؤلاء دافعوا عن علمهم.

د- وليكن تفسير الأحلام هو أكثر البرامج مشاهدة في القنوات الفضائية.. وليكن التأكيد في الإعلان عن هذه البرامج أن هذا التفسير يتم وفق القرآن والسنة.. وليتوقف الناس عند قراراتهم المهمة في حياتهم انتظارًا لما سيقوله الشيخ في تفسير الحلم.. أليس بالكتاب وبالسنة؟! ولا أحد أيضًا يقف ويقول لهؤلاء الأفاقين: قفوا مكانكم.. ما هذا التهريج الذي يتم أيضًا تحت سمع وبصر الجميع باسم الدين، ولا يدرون أن الشيخ محمد متولي الشعراوي حينما سُئل عن تفسير الأحلام أغلق هذا الباب، معتبرًا أن تفسير يوسف للأحلام كانت معجزته كنبي، وأن ما قيل ويقال في هذا الشأن هو اجتهادات بشرية رفضها هو شخصيًا، معتبرًا أننا نقيس عالمًا آخر لا نعرفه بمقاييسنا نحن في عالم الدنيا، وبالتالي فإن النتائج المترتبة عليه تكون غير صحيحة هكذا بعمق وبساطة.. ولكن من يجرؤ أن يتكلم أو يُخرج الناس من غيبوبتهم.

هـ- وبالتالي كان السؤال المطروح هو لماذا يلجأ الناس إلى هذه الطريقة في تفسير مشكلاتهم وفي حلّها؟ إنها بالطبع حالة الالتباس.. ولكن لماذا يقبل الناس حالة الالتباس؟

لأن هذا أمر مريح.. فهم ليسوا مسئولين، ولا مطالبين بالبحث عن أسباب لمشاكلهم.. فأسباب المشاكل من خارجهم.. فمتكرر الرسوب الدراسي ليس مطلوبًا منه أن يسأل نفسه عن أسباب تكرار رسوبه من عدم أخذه بالأسباب الصحيحة للمذاكرة أو عدم إعطائه الوقت الكافي لذلك.. ومتكررة فسخ

الخطوبة لا تبحث عن أسباب فرار الرجال من سوء معاملتها أو سوء معاملة أسرتها.

وهكذا تسير الأمور.. لأن مواجهة النفس بالحقائق أولاً لا تحبه النفس، وثانيًا يستتبع أن يواجه المرء نفسه بمتطلبات وإجراءات لحل مشاكله، وهذا عبء لا يريده الإنسان، والأسهل منه أن يكون الحسد أو السحر أو الجن هم أسباب الفشل.. وبالتالي فلا أعباء عليه لحل المشكلة، وكل ما عليه هو أن يشرب الماء المقروء عليه أو يستحم به أو يجلس بين يدي شيخ ليقرأ عليه القرآن فينصرف الجن والعفاريت وتنتهي المشاكل أو لا تنتهي فهو لا ذنب له، خاصة أن الحسد والسحر والجن مذكورون في القرآن.

وبالتالي فمن يتصدى لهذه الأمور منكر للقرآن.. أو حتى من يحاول أن يفسّر للناس أن التعامل مع المشكلات يحتاج إلى إفراغ الجهد أولاً في معرفة أسبابها الدنيوية الواقعية والحقيقية، ومن ثَم إيجاد الحلول الصحيحة لها، ثم تكون الاستعانة بالقرآن والأذكار هي أمر مثله مثل صلاة الاستخارة التي ليست بديلاً عن الاستعانة بكل الأسباب للتعامل مع الأمر الذي نحن نستخير الله فيه؛ لتكون الاستخارة دعاء لله عز وجل أن يوفقنا لما هدته لنا عقولنا وليس بديلاً سيقوم الله بسببها بالاختيار نيابة عنا، كما يتصور البعض في إطار الالتباس بين ما هو ديني وما هو دنيوي.

وبالطبع يدخل في أسباب هذا الالتباس عدم وضوح الرؤية لدى كثير من علماء الدين في قضايا السحر والحسد والمس مما يُنتج خطابًا مبهمًا مشوشًا؛ لأن الأمر لم يطرح بجدية على بساط البحث للحسم بناء على نصوص قديمة كانت اجتهادات لعلماء في وقتهم تحتاج إلى اجتهاد وبحث جديد وحديث آخذًا في الاعتبار مستجدات العصر.

٤ - الالتباس الاجتماعي (ظواهر اجتماعية ملتبسة)

تعالوا نرصد تلك الظواهر الاجتماعية... ظاهرة تلو ظاهرة بالتدريج...

أ- اختيار شريك الحياة:

فالشطر من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي يدعو فيه إلى الظفر بذات الدين.. أخذ خارج سياقه وكأنه دعوة إلى عدم النظر إلى أسباب التكافؤ الأخرى بين الزوجين التي تؤدي إلى استقامة الحياة الزوجية، سواء من ناحية التكافؤ الاجتماعي والثقافي والعلمي والشخصي والشكلي، بل وحتى الديني.

ورأينا تحت هذا الشعار زواجا ليس به أي تكافؤ.. أو رأينا ما يمكن تسميته بالزواج الأيديولوجي في أوساط الإسلاميين.. فضلاً عن استبعاد العامل العاطفي والنفسي حتى في حده الأدنى من القبول، واعتباره أمرًا غير مرغوب فيه، فضلاً عن أي دور في الاختيار.. في حين أن الحديث في بدايته يتحدث عن أسباب الزواج من المرأة ويضعها في الاعتبار؛ فالنسب والمال والجمال يدعو الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى عدم إغفال تديُّن المرأة ونحن نتعامل مع هذه الأمور.. فهو أمر مكمِّل في إطار الاعتبارات الطبيعية لقيام علاقة زوجية متكافئة وسليمة، وليس دعوة لاعتباره العامل الوحيد التي تغفل باقي العوامل من أجله.

ورفع أسلحة الإرهاب الفكري في وجه الفتاة التي ترفض شابًّا تقدم إليها بأنها "تتبطر" على نعمة الله، وأن الله سيغضب عليها وينتقم ويوقعها في شخص شرير في المرة القادمة.. أو عندما يفسخ أحدهم أو إحداهن خطوبة فكيف أنه بذلك ظالم له يستوجب نزول لعنات الله عليه.. مما يشوّش العقل

ويصبح عاجزًا أن يتخذ قراره بموضوعية وحيادية.

وبدلاً من الأسئلة الصحيحة الحقيقية في كيفية اتخاذ القرار السليم في هذا الموقف.. تصبح الأسئلة.. هل سينتقم الله مني؟ هل سأغضب الله؟ وهكذا... من الأسئلة التي هي خارج السياق الحقيقي للمسألة.

وبالطبع -وحتى لا نكرر- فإن الاستخدام السيئ لصلاة الاستخارة.. ووقف إجراءات زواج بناء على "نفسه التي انقبضت" أو "الحلم الذي شاهدته".. وقائع أكثر مما تُعَدّ أو تحصى دون اعتبار لأسباب موضوعية للاختيار أو للرفض، حتى على المستوى العاطفي أو مستوى القبول؛ لأنه لو قال أحدهم لم أسترح أو لم أشعر بالقبول النفسي فهذا منطقي ومقبول عن تعليل ذلك بأنه نتيجة صلاة الاستخارة.

ب- تقصير فترة الخطوبة والإسراع بعقد الزواج:

بناء على تصورات خاطئة للخطبة الشرعية في زعمهم، حيث لا يرى الخطيب خطيبته إلا على فترات متباعدة قد تصل إلى مرة شهريًا وغير مسموح له بالحديث معها تليفونيًا؛ لأن ذلك من قبيل الخلوة الشرعية.

وبالتالي تصبح فترة الخطبة فترة معدومة لا قيمة لها في تعارف أو تآلف، وعلى ذلك يصبح البديل هو عقد الزواج المتعجل.. ليفاجأ الطرفان بصفات بعضهما بعضا والتي قد لا تتوافق إطلاقًا.

وكان يمكن اكتشاف ذلك في فترة الخطبة ببساطة، ودون مخالفات شرعية بمجرد الحوار والنقاش الجاد المحترم الواعي.. ولكن مع الأسف يصبح الطلاق هو نتيجة غياب التعارف الذي لو حدث في فترة الخطبة لكان فسخ الخطبة بهدوء ودون آلام أو خسائر نفسية ومادية.

ناهيك عن تشدُّد البعض حتى في فترة عقد الزواج أيضًا في مساحات التعارف بين الزوجين حتى تؤجل المصائب لما بعد الزفاف، حين يلتقي الغرباء المفترض أنهم أزواج، وتكون الثمرة المُرّة طلاقًا مع طفل بريء لا ذنب له إلا أن كل ذلك تم باسم الخطبة الشرعية.. والشرع بريء مما يفسد حياة الناس، ويصعب حياتهم.

ج- المفاهيم الخاطئة حول العلاقة الجنسية بين الزوجين خاصة والعلاقة الزوجية بصورة عامة:

والمفهوم الخاطئ لفكرة ومعنى القوامة... وعدم الإعداد لأي من الزوجين نفسيًا وعاطفيًا ومعرفيًا لليلة الزفاف وما بعدها، والاقتطاع المتعسف لبعض المفاهيم في العلاقة بين الرجل والمرأة بدءًا من "لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها"، ومرورًا بلعنة الملائكة لمن لا تعطي زوجها حقه، وانتهاء بالضلع الأعوج للمرأة الذي لا بد من كسره (النظرة والهمسة واللمسة.. لغة حوار بين الأزواج - هل تلعن الملائكة الرجال أيضًا - الضلع الأعوج).

د- في تربية الأولاد:

هناك مصطلح التربية الإسلامية الذي يعني ملء حياة الأطفال بمجموعة من الممنوعات، ومطالبتهم بكمّ من الأمور على سبيل الفرض الذي لا يمكن الفكاك منه.. فحفظ القرآن إجباري.. والمنع من مشاهدة التلفزيون إجباري أو عدم وجوده أصلاً.. وفرض الحجاب المفاجئ على البنات عند البلوغ دون إعداد كافٍ ومناسب أو إلباسه لهنَّ في الطفولة تحت ادعاء التعويد (صدمة البلوغ والحجاب).

وكذلك الاهتمام بالمظاهر على حساب المضمون، واستبعاد الحوار والتفاهم كوسيلة للإقناع على اعتبار أن الأوامر الدينية لا يصح فيها الحوار والإقناع، وأنها فروض لا يجوز فيها إلا إذعان الطفل أو المراهق.

ونحــن في كل ذلك نغفل قواعد التربية العادية للأطفال والمراهقين، والتي تجعل اكتساب الأطفال لما نريده من سلوكيات وقيم وعادات أمرًا طبيعيًا يأخذ سياقه دون تعسُّف ودون تشنُّج.. ولتكون المدارس الإسلامية هي التجلي الواضح لهــذه التربية الإسلامية المزعومة والتي يثبت الواقــع أنها تحوّلت إلى مشاريع لاستثمار الحس الديني المتنامي لدى الناس دون أن يكون لذلك مردود حقيقي على أرض الواقع.. فهي مدارس تعاني مما تعاني منه المدارس الأخرى، وتزيد عنهــا أنها ربما توفــر نوعًا من العزلة لطلابها يتسبــب لهم في صدمة شعورية قوية وهم ينتقلون للواقع في المرحلة الجامعية.

٥- الزواج العرفي والزواج الجامعي

تحويل بعض الملفات من ملفــات اجتماعية إلى ملفات دينية يُستدعى فيها رأي الشرع خارج السياق الاجتماعي، رغم أنه من المعروف أن هناك فرقًا بين الفتوى والحكم.. يُعتبر من أخطر اللعبات التي يمارسها المجتمع، ويستغل فيها الدين لتمرير خطاياه.

ويعتبر الزواج العرفي، المقصود به الزواج غير الموثق، أحد النماذج الصارخة لذلك، حيث استغلت ثغرة اعتبار أن الزواج العرفي زواج صحيح شرعي على اعتبار اكتمال أركان الزواج من موافقة الولي وإعلان الزواج وشهادة الشهود (شاهدين).. ليتم التصرف في الأمر كما يحلو للبعض أن يفعل ليهرب من المسئولية.

ربما كان طلبة الجامعة هم أصحاب السبق فيها، فكتبوا عقود زواجهم على أوراق الكراسات، وشهدوا لبعضهم بعضا على زواجهم، واعتبروا علم زملائهم بالأمر إعلانًا للزواج، واستغلوا خلاف العلماء في ضرورة موافقة ولي الأمر على حسب فهمهم في اعتبار هذا الزواج صحيحًا، وسحبوا لأنفسهم شرعية رغم أنف المجتمع، وهم في ذلك كانوا يردّون على مجتمع يتجاهلهم ويتجاهل مشاعرهم ومتطلباتهم رغم أنهم يحتاجون إلى من يفهمهم ويتعامل بجدية مع تمردهم.

ولو وقف الأمر عند الطلبة الجامعيين لربما كان الأمر هينًا، وهو في الحقيقة عظيم، فلقد انتشرت الفكرة في المجتمع انتشار النار في الهشيم، وظهر نوع جديد من الزواج العرفي في السنوات الأخيرة بين أصحاب الأعمال وسكرتيراتهم أو العاملات لديهم أو كل من يريد أن يقيم علاقة جنسية دون تحمل تبعات الزواج.

فتكتب ورقة أو لا تكتب في حضور شاهدين قد يكونان صديقين للرجل أو قد يكونان أفراد الحراسة (security) في العمارة التي سوف يقيم فيها هذا الرجل مع هذه الزوجة المزعومة ليردد الرجل والمرأة صيغة الإيجاب والقبول.. ثم لينصرف الرجل عن المرأة وقتما شاء بعد حصوله على ما يريد أو عند خوفه من افتضاح أمره.

ولتأتي قضية هند الحناوي وأحمد الفيشاوي كإحدى تجليات هذا الاستدعاء القسري للدين في قضية اجتماعية.. نصل إلى DNA لإثبات البنوة.. ولو حسمت القضية اجتماعيًا أولاً وقدّمت لعلماء الدين بتداعياتها الاجتماعية لحسموا أمرهم، واعتبروا التوثيق في عصر الإنترنت -الذي وثقت فيه كل المعلومات حتى أسماء الموظفين وأعمارهم من أكبر مؤسسة إلى أصغر

وحدة في العالم- شرطًا أساسيًا للزواج، وأي زواج دون توثيق يصبح باطلاً، ولردُّوا الملفَّ إلى أصحابه الذي ما صدّروه لهم إلا ليورطوهم، ويورطوا المجتمع كله في حالة الالتباس؛ ليغرق في الأسئلة والمسائل الصغيرة والفرعية دون حسم أصل الموضوع.

٦- أسلمة العلوم والمعارف

هذه أيضًا أحد المصطلحات الملتبسة والتي أثارت لغطًا كبيرًا.. فما بين الادّعاء بحيادية العلم وما بين الدعوة إلى أسلمة العلوم ضاعت الحقيقة.

وربما كان النقاش الذي دار بيننا وبين مجلة روزاليوسف عندما نزل مانشيت رئيسي على غلاف المجلة بعنوان "حتى الطب النفسي أسلموه" مدعية داخل المجلة أننا من خلال صفحة مشاكل وحلول للشباب على موقع الإسلام على الإنترنت islamonline. net نحاول أن نقدّم طبًا إسلاميًا من خلال الخلط بين الطب النفسي والدين؛ لمخاطبة الملتزمين بلغة تريحهم من خلال الأخذ بالعلم الحديث متمثلاً في الطب النفسي، مع طمأنتهم لعدم مخالفة ذلك لمعتقداتهم من خلال الأدلة الشرعية من الآيات والأحاديث التي تخدم هذه النقطة.

والحقيقة التي أوضحناها للمجلة في هذا العدد والتي أظن أنها تصلح لفكّ الالتباس في هذه النقطة هي أننا لا نسعى لتقديم طب نفسي إسلامي، ولكننا نسعى لبلورة خصوصية لتجربتنا في مجال الطب النفسي على أرضية ثقافتنا المختلفة، مثلما تختلف الثقافة الصينية أو الثقافة الفرنسية عن نظيرتها الأمريكية.. وأنه مثلما لا ينكر أحد على الصينيين أو الفرنسيين سواء تدريسهم لعلومهم بلغتهم، فضلاً عن كونهم أصحاب مدرسة خاصة في الطب النفسي.

بل إن الصين صاحبة تجربة خاصة في كونها لديها كلية موازية للطب بالإبر الصينية، بالإضافة لكلية الطب العادية.. فلماذا ينكر علينا أن ندرس الظواهر النفسية الخاصة بنا النابعة من ثقافتنا والمتلونة بها والتي هي بالمناسبة نابعة من الإسلام كحضارة قبل أن يكون دينًا؛ ولذا فهي ظواهر وخصائص يحملها كل من يعيش على هذه الأرض مسلم أو مسيحي؛ لأن الثقافة السائدة هي الثقافة الإسلامية.

وبالتالي فلا بد أن يكون لنا رؤيتنا الخاصة في مجال التشخيص والعلاج ليس رفضًا كاملاً للتراث الإنساني في هذا المجال أو عداء له بل تكاملاً معه، وإضافة له للدلالة على التنوع المثري للحضارة الإنسانية، وهو ما أثبتته منظمة الصحة العالمية في تقسيمتها العاشرة للأمراض النفسية، حيث أقرت أنها مع محاولة وضع مرجع تشخيصي للأمراض النفسية على مستوى العالم فإنها تثبت الخصوصية الثقافية لكل قطر في ذلك، بل وتدعو الأطباء النفسيين في الأقطار المختلفة والثقافات المتنوعة لتسجيل هذه الخصوصية.

وبإثبات هذا الموقف خصصت جزءًا من هذا الكتاب لبعض التشخيص الخاصة ببعض الأقطار والثقافات، وأصبح رصد الفوارق بين التقسيمة العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والتقسيمة الأمريكية هو أحد دلالات التنوع والثراء للتجربة الإنسانية، وكان هناك محاولة من الأستاذ الدكتور يحيى الرخاوي لعمل تقسيمة مصرية للأمراض النفسية انطلاقًا من هذا المفهوم، ولكنها لم تستكمل لعدم تعاون الأطراف المعنية بهذا الأمر.

يعني ذلك أن هذا المصطلح يجب إعادة تحريره مرة أخرى ليعني الإضافة والتكامل وليس العناد والرفض، ولا يكون بإضافة آية قرآنية هنا أو حديث شريف هناك أو محاولة إثبات أن الإسلام قد سبق كل العالمين في كل العلوم..

وأنه يحتوي كل العلوم التطبيقية والإنسانية بتعسف موقف من السيرة النبوية أو بتقديم تفسير غير منطقي لحديث أو آية في غير سياقها.. أو للدلالة على نظرية علمية قد يثبت خطؤها في الغد القريب.

ولنكمل المثال الذي بدأناه في الطب النفسي.. من أن استخدام الدين.. يكون من أجل مصلحة المريض في سياق علاجه المعرفي أو السلوكي باعتبار الدين أحد المؤثرات الهامة في حياة الإنسان، وبرصد أثر الدين الإسلامي بما يحويه من عقيدة الإيمان باليوم الآخر والقدر خيره وشرّه والإيمان بصفات الله وأسمائه وتجلياتها العملية في حياة البشر في وقاية البشر من كثير من الأمراض أو المساعدة في خروجهم من الأزمات، ولكن ليس من أجل إنكار إمكانية مرض المؤمن مثلاً بالإمراض النفسية باعتباره محصنًا ضدها.. بل باعتباره إنسانًا يجري عليه ما يجري على البشر من انفعال وتأثر يكون للدين أثره في كيفية الانفعال والتعامل معه وليس في انعدامه من الأصل.

وبالتالي فلا مانع من الاستئناس ونحن بصدد التعامل مع بعض العلوم ببعض الآيات والأحاديث دون تعسف أو ليٍّ للحقائق باسم الإسلام، فلن يفيد ذلك الإسلام أو لن يضيره، ولن يغير أيضًا من الحقيقة العلمية أو العلوم أنه لا يوجد لها دليل من الكتاب والسنة.

٧ - السلوكيات بين العبادة والمعاملة

لماذا يزداد التدين وتنهار الأخلاق؟

لماذا لا نرى أثرًا لظاهرة التدين المزعوم على معاملاتنا؟

لماذا ينتشر الغش والتدليس وعدم الإتقان جنبًا إلى جنب مع زيادة عدد المصلين والمعتمرين؟

لماذا ننفق على دور الأيتام الملايين وعلى موائد الرحمن في رمضان وعلى العمرة المتكررة والحج المتعدد، ولا نستطيع أن نحتشد خلف مشروع حقيقي لتزويج الشباب مثلاً أو لبناء قاعدة علمية - مدرسة - جامعة؟

لماذا يزداد عدد المنتقبات ومعهم يزداد ما يسمى بالحجاب الأمريكاني الذي لا يستر ولا يغني؟

هل النقاب ظاهرة صحية أم هو إفراط مقابل التفريط؟

وعلى ذلك فإننا نحتاج في النهاية أن نوضح ما هو الالتباس الذي نقصده، وكيف نفكه.. وهل نحن فقط بصدد حالة سوء فهم تحتاج لجهد معرفي لحلّها، أم أن الممارسات العملية أنتجت واقعًا ملتبسًا يحتاج إلى جهد كبير حتى نستطيع التعامل معه.

تعالوا نقول بصورة عامة إن الالتباس الذي نقصده هو الالتباس بين ما هو ديني.. وما هو دنيوي.. أين يبدأ الدين.. وأين ينتهي دوره.. وما هي حدود هذا الدور.. متى يكون الأمر دنيويًا محضًا.. ومتى يكون دينيًا محضًا.. متى نستدعي الدين ويكون استدعاؤه صحيحًا.. ومتى يكون استدعاؤه التباسًا يستحق الوقوف والفك.. كيف نوقف رفع سلاح الدين في وجه من يختلف معنا... ولا يكون البديل هو أن يُنحَّى الدين تمامًا عن حياتنا؟؟؟

هل هذه الأسئلة هي التي بدأ بها الغربيون في تعاملهم مع الكنيسة فوصلوا إلى الصيغة العلمانية.. فنحّوا الدين جانبًا عن حياتهم، وهل نجحت هذه الصيغة.. أم تطورت مع الوقت لتصل إلى صيغة أقل تطرفًا؟؟

بالطبع ما يصلح لهم قد لا يصلح لنا لاختلاف الواقع والدين.. ولكن يبدو أننا قد نحتاج إلى خبرة التجربة الإنسانية في التعامل مع هذه المسألة مع

إنزالها على واقعنا وعلى ديننا ذي الطبيعة المختلفة.. الطبيعة مختلفة نعم، ولكن جدلية تأثير الدين على الدنيا ستظل هي ما يحتاج التعامل.. خاصة أنه رغم اختلاف الدين فإن الممارسات التي نتجت كانت نتاج هذه الحالة من الالتباس الذي قد تختلف تفاصيله.

ولكن المشكلة الأصلية واحدة، وهي أن نملك الشجاعة لطرح هذا الأمر للنقاش والحوار دون خوف أو قلق.. لأننا متفقون منذ البداية على أننا سنتصل أو نحتاج إلى صيغة وسط خاصة بنا.. ربما تكون ببساطة هي عودة إلى جوهر حقيقة أن ديننا هو دين الوسط.. ولكن المشكلة هو أن الممارسات التي اكتسبت من طول الزمن صورة من الشرعية، جعلتنا ربما نحتاج لجهد أكبر لإزالة الركام حتى نصل إلى جوهر الدين الحقيقي الذي من كثرة ما غطاه نكاد نكون قد نسينا مضمونه.

هل استفرغت جهدي؟. هل وصلت فكرتي؟. لا أريد من أحد أن يهز كتفيه ويقول.. لا جديد!! .. المشكلة في الفهم الصحيح للإسلام.. الذي لو عاد له الناس لحلّت جميع مشاكلهم.. ولنبدأ دورة جديدة من الالتباس.

إنها دعوة للحوار بعمق وأخذ الأمر بجدية.. وطرح الأسئلة بحرية.. بدون تحيز مسبق.. حتى نصل إلى إجابات صحيحة لمشكلة حقيقية

د. عمرو أبو خليل
إستشاري الأمراض النفسية والعصبية
والقيادي الإخواني السابق
يناير ٢٠٠٧

إنــه المهندســ خالــد داود أمــير الجماعــة الإسلاميــة في الاسكندرية في السبعينات وأحد القيادت التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين يكتب مقال أثار نقاشــ كبير حوله عندما نشر لأنه مس جوانــب تنظيمة هامة وكشف عن فهم خاطيء يمارس..

حتى لا يطغى «السمع والطاعة» على بناء العقول

«الجندية» عند الإخوان.. في مقابل الإبداع

إن حاجة الجماعة إلي الموجه الراشد والمثقف المستنير والمفكر الواعي الذي يمارس عملية التوجيه والتحذير ولتفكير والتثقيف بل والتعليم هي مثل حاجة الإنسان للماء الذي يشربه والهواء الذي يتنفسه اللذان لا ينفكان يبثان الحياة فيه وهو مقوم أساسي من مقومات الجماعة تعيش بتوافره ووجوده وتزول والعياذ بالله بانزوائه واختفائه.

والجماعة التي ترنو إلى مستقبلها بعين واعية ورؤية واضحة تؤسس لمدرسة يتخرج منها هذا النوع من الناس الذي يجعل الحياة تدب في جسدها ويدفع الدم في عروقها ويكفل لها الاستمرار والوجود.

لذلك ينبغي لجماعة مثل الإخوان المسلمين أن تراجع نفسها وتفتش في عوامل استمرارها ومقومات وجودها وتطورها وتنميتها، وعن هذا النوع من الموهوبين الذين يوجهون أفرادها ويهيئون معتقداتها وأفكارها ويطورون

آداءها ويصححون المفاهيم ويحددون المسارات وهم المنوط بهم أن يميزوا ويقولوا هذا صحيح وهذا خطأ.

إن انتشار المفاهيم المغلوطة والأفكار الرجعية من شأنه أن يكون معوقا للحركة ومخيبا للآمال ومضيعا للمجهودات المبذولة لأفراد الجماعة.

ولذا وجب علي أن أعاود الكتابة حول بعض المفاهيم التي يعتقدها كثير من الأفراد في جماعة الإخوان المسلمين الحبيبة والتي لا تتسق مع المفاهيم التي أسس لها الإمام الشهيد حسن البنا بل لا تتماشى مع روح الإسلام ومبادئه وآدابه الاجتماعية.

هذه المفاهيم المغلوطة ساهمت في هجرة كثير من أهل الاختصاص الإسلاميين والعقول الذكية عندما ضيق عليهم الخناق فكان مصيرهم الهدر والخروج من الجماعة حيث تجلت مهاراتهم عندما خرجوا من الصف بل واستفادت منهم مؤسسات أخرى.

إن جماعة الإخوان المسلمين التي أفرزت أمثال الشيخ الغزالي والشيخ سيد سابق والدكتور القرضاوي وهم الجبال الرواسي الذين حفل بهم التاريخ الحديث للدعوة خلال العقود الفائتة وأمثال المستشار عبد القادر عودة والمستشار كمال عبد العزيز والأستاذ عبد الله رشوان والدكتور سليم العوا وهم سدنة القانون ودعاة الحرية هذا ما أسعفتني به الذاكرة وغيرهم كثير في كل المجالات الدعوية والأدبية والحقوقية بل والفنية.

أتساءل أين نحن من هؤلاء وكيف تربوا وكيف نشؤوا ونضبت الجماعة من مثل هؤلاء؟!

لا يمكن لجماعة أن تفرز هؤلاء الفحول وبعض موجهيها يربون أفرادها علي "السمع والطاعة من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج".

وهو كلام ورد ذكره في رسالة التعاليم التي كتبها الإمام الشهيد حسن البنا ، لكن هل فعلا هذا هو ما قصده الإمام الشهيد بأن يلتزم أفراد الإخوان السمع والطاعة بلا تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج هل قصد الإمام ان يطيع الأخ في الأسرة نقيبه بهذا الوصف أو أن يطيع رئيس شعبته بهذه الطريقة أو حتى من هو أعلى منه في المستوى التنظيمي.

إن الناظر لتاريخ الإمام الشهيد رحمه الله وممارساته التنظيمية يجده يخالف تماما هذا الادعاء وأكبر دليل علي ذلك المؤتمرات العامة الخمسة أو الستة التي أساسها الحوار والمناقشة والتي تعتبر قمة السلوك الديمقراطي في إدارة الأمور وفي تبادل الرؤى والأفكار.

والرجل علي عظم شأنه وعلو قدره إلا أني أستصحب كلمة الإمام مالك "كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا المقام" . والإمام الشهيد حسن البنا لم يخطئ في ذلك من شئ لكن من يدعي هذا الفهم لم يقرأ مقدمة رسالة التعاليم التي ورد فيها هذا النص يقول فضيلة الإمام في مقدمة رسالة التعاليم "فهذه رسالتي إلي الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين" إلى أن يقول "أما غير هؤلاء فلهم دروس ومحاضرات وكتب ومقالات ومظاهر وإداريات ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات وكلاً وعد الله الحسني" فالرجل رحمه الله كان يقصد بهذه الرسالة - رسالة التعاليم - التنظيم الخاص الذي أنشئ لجهاد الإنجليز علي خط قناة السويس وللجهاد في فلسطين الذي أبلى فيه الإخوان بلاءاً حسناً فهو يخاطب جندياً بتركيبته العسكرية ونشأته الجهادية لإعداده للقيام بدوره الجهادي.

أما أن تنسحب هذه المقولة علي الصف الإخواني الذي هو بعيد كل البعد عن العمل العسكري فهذا افتئات علي الرجل وكذا علي ما كتبه.

إن جماعة الإخوان ليست مخيماً كشفياً ولا ثكنة عسكرية حتى تعامل أفرادها بمبدأ الجندية أو العسكرية وتستعمل مصطلح السمع والطاعة بل لقد أصبح العمل العسكري من المحرمات في الفقه الإخواني.

جماعة الإخوان المسلمين تربي أفرادا يتمتعون بالصحة النفسية والفكرية والمنهجية لكي تقوم بدورها بشكل إيجابي يخدم الصالح العام وتؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

إن العسكرية أو الجندية وهذه المصطلحات غريبة علي الإخوان اللهم إلا الذين عاشوا فترة التنظيم الخاص حتى ١٩٥٢ م وتاريخ الجماعة يشهد بغرابة هذه المفاهيم المغلوطة.

لقد كان صحابة رسول الله صلي الله عليه وسلم يختلفون مع بعضهم البعض ولا يعتبرون ذلك مرضاً من الأمراض وإن عدم إعطاء الحرية للرأي الأخر لكي يعبر عن مكنوناته هو نوع من تعطيل لنعمة ساقها الله إلينا ألا وهي العقل.

حتي صحابة رسول الله (ﷺ) كانوا إذا سمعوا منه شيئاً سألوه (ﷺ): أهو الوحي أم الرأي؟ فإن كان الرأي أبدوا ما لديهم من آراء ولو خالفت رأي المصطفى (ﷺ) مثل الحباب (رضي الله عنه) عند بئر بدر أما أن قال (ﷺ): الوحي قالوا سمعنا وأطعنا.

إن هذا المفهوم المغلوط يلغي العقل ويفقد الجماعة الخير الذي ينتج عن إعماله من حركة وبصيرة ونظر وإرادة ومبادرة وإبداع.

ولا يصلح ان يقال "هذه طاعة في غير معصية" لأن تربية الأفراد علي هذا المفهوم المغلوط يقتل ملكات النصح والنقد وشجاعة الاعتراض بل هو يفسد القيادة حين لا يحاسبها الأفراد ويراقبوا تصرفاتها.

إن السمع والطاعة دون مناقشة أو مراجعة ينتج أفراداً مشوهين تربوياً غير قادرين علي تحمل أعباء الحركة ومسئولياتها وينتج جماعة من المستهلكين غير المنتجين يأخذ ولا يعطي فيصاب الفرد بعزلة عقلية وفكرية.

إن انتشار هذا المفهوم المغلوط يطعن في مصداقية الجماعة في المجتمع الذي نعيش فيه حين نطالب الحكومات وننادي بالحرية ونحن نئد هذه الحرية في تعاملاتنا الداخلية وهو نوع من ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين والذي يفقد الجماعة احترامها في المحيط الذي تعمل فيه.

أين هذا المفهوم من "متي استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"

أين هذا من "والله يا عمر لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا"

ألسنا مخاطبين بهذه النصوص أم أننا نستعملها فقط مع الأنظمة الحاكمة.

إن حل إشكالية الحرية داخل جماعتنا وعلي المستوى الفكري والممارسة ضروري لبقائها ونمائها.

إن صناعة الرجال وتربية القادة تتنافى مع فكرة العسكرية والجندية (السمع والطاعة) وهو مخالف لهدي النبي (ﷺ) وقد قال (ﷺ) لأبي بكر وعمر "لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما"

هذه الجندية العسكرية تفقد الفرد الإحساس بقضايا مجتمعه وتفاعله معها حيث لا يؤدي ولا يتحرك إلا بما يمليه عليه المستوي التنظيمي الأعلي.

أما قوله (ﷺ): "من أطاع أمير فقد أطاعني" وكل ما روي في هذا الشأن فلا يمكن إسقاطه علي التنظيم إنما قاله رسول الله (ﷺ) لأمراء الجند وقادة الحرب في القتال حيث لا يسمح بالاختلاف فالطاعة هنا واجبة فليس الوقت وقت محاسبة.

أيضا غياب آليات الحوار والتقويم داخل الجماعة وزجر المتحاورين والمتناقشين ليس من الإسلام في شئ ولا تجعل الجماعة مؤهلة لأن تقدم الحل الإسلامي للعالم لحل مشاكله المتشابكة.

لابد أن تمتلئ أسر وليالي ولقاءات ومعسكرات الإخوان ومخيماتهم بحلقات الحوار لإنضاج الفكر وشحذ العقول والبعد عن سيل المحاضرات والدروس التلقينية التي لا تصنع فكراً ولا تنتج قيادة. القرآن الكريم مليء بشتى أنواع الحوار بين الإنسان ورب العالمين "رب أرني أنظر إليك ، قال لن تراني" وبين الإنسان والإنسان "قال له صاحبه وهو يحاوره".

بل إن رب العزة لم يزجر إبراهيم عليه السلام عندما قال "بلى ولكن ليطمئن قلبي".

إن من حق القيادة علي العضو أن ينصح لها ويشاورها ويحاورها ولقد تمتع صحابة رسول الله (ﷺ) وهم في حضرته (ﷺ) بذلك حين قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه "أولسنـــا علي الحق يا رسول الله" في صلح الحديبية وهم القدوة والمثل الذي يحتذى به . وأيد ذلك الإمام الشهيد والتزم منهج النبوة حين قال عن الإسلام : "والحرية فريضة من فرائضه"

أظن أنه آن لنا أن نراجع مفاهيمنا وأن نصحح أخطاءنا ما دام في العمر بقية.

(إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

مهندس خالد داود

قيادي إخواني

١٧ يناير ٢٠١٠